الطليعة
أسبوعيه - سياسيه - جامعه

مستغلاً العطلة القضائية للحصول على الترخيص
نائب إسلامي يتحدى اللوائح ويفتح مدرسة مخالفة للقوانين

الأربعاء 6 اكتوبر 2010
العدد 1865

كتبت عزة عثمان:

في تحد صارخ للقوانين واللوائح المعمول بها، عمد أحد النواب الاسلاميين في مجلس الأمة إلى افتتاح مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة في فيلا مشيدة على أرض وسط المنازل والوحدات السكنية، ومن دون الحصول على رخصة من بلدية الكويت أو ترخيص من وزارة التربية بإنشاء تلك المدرسة.

تمادي هذا النائب غير المسبوق دفعه إلى رفع دعوى قضائية ضد وزارة التربية عندما طالبته بإغلاق المدرسة لعدم وجود ترخيص، ولكون التراخيص لا تمنح لمدارس مشيدة في قسائم أو فلل سكنية، ومن حسن طالعه أن دعواه تزامنت مع الإجازة القضائية مما جعله يكسب الدعوى للماطلة والالتفاف على عدم ترخيص وزارة التربية له، وبالتالي استمر في فتح المدرسة والمطالبة بمنحه ترخيصا من قبل الوزارة.

الالتزام بقوانين التربية

وحول هذا التحدي الصارخ من قبل النائب، قال مصدر تربوي رفيع المستوى إن الوزارة ماضية في تنفيذ قرارها الذي يمنع افتتاح مدارس في مبان أو فلل سكنية، وأنها لن تمنح ترخيصا لأي كان إذا لم يكن ملتزما بقوانين الوزارة.

ولفت المصدر إلى أن الوزارة قدمت تمييزا ضد الحكم بانتظار ما سيؤول إليه حكم القضاء، مؤكدا أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق قوانينها التي تنظم العمل وتحفظ حقوق الطلبة والطالبات أمام جشع بعض أصحاب المدارس الذين يضعون التكسب المادي هدفهم الأسمى ضاربين عرض الحائط بمصلحة الطلاب.

وشدد المصدر على أن الوزارة لن تمنح صاحب هذه المدرسة أي موافقات خاصة بالهيئة التعليمية والإدارية العاملة في مدرسته، كما لن تمنحه أي شهادات للطلبة الدارسين فيها، محذرا أولياء الأمور من تسجيل أبنائهم في تلك المدرسة والانقياد وراء بريق وعود صاحبها.

وذكر المصدر أن وزارة التربية بادرت قبل عامين الى سحب تراخيص بعض المدارس التي تشغل عمارات أو فللا سكنية أو مباني خاصة، مبينا أن هذه المدارس ينطبق عليها قرار

الوزارة بمنع إنشاء مدارس في فللٍ أو عمارات، مؤكدا أن الوزارة لا تبادر الى إغلاق المدرسة وانما إلغاء ترخيصها.

تراخيص مدارس المعاقين

من جانبه، أكد رئيس اتحاد أصحاب المدارس الخاصة عمر الغرير أن جميع أصحاب المدارس الخاصة حريصون على الالتزام بقوانين وزارة التربية كونها الجهة الإشرافية على مدارسهم، مشيرا إلى أن عدد المدارس الخاصة العربية والأجنبية في الكويت يبلغ 280 مدرسة وتحتضن 46 في المائة من الطلبة الدارسين في البلاد.

وأوضح الغرير في تصريح لـ«الطليعة «أن تراخيص المدارس الخاصة بالمعاقين تابعة لجهتين، هما وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة بالمجلس الأعلى للمعاقين، مرجحا أن يكون صاحب المدرسة قد حصل على ترخيص بافتتاحها من قبل المجلس.

ولفت الى أن بعض المدارس الخاصة التابعة للاتحاد تحتضن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتخصص لتعليمهم فصلا أو فصلين داخل كل مدرسة، وتقدم لهم برامج تعليمية خاصة تتلقى عليها دعما من قبل المجلس الأعلى للمعاقين.

لجان متخصصة

بدوره، أوضح مدير الهيئة العامة لشؤون المعاقين الدكتور جاسم التمار أن لجانا متخصصة تتبع المجلس الأعلى للمعاقين تتولى دراسة منح أي ترخيص لأصحاب مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، بعد تقديمهم البيانات والمستندات الكاملة للمجلس، وفي الوقت نفسه يخرج فريق لمعاينة مواقع إنشاء المدارس، واستعدادات أصحابها على أرض الواقع، فاذا لمس هذا الفريق بعض النقص يوصي اللجنة المتخصصة بمنح ترخيص مبدئي لصاحب المدرسة على أن تتم معاينتها مجددا من قبله بعد استكمال النقص.

وأكد التمار لـ »الطليعة «ان منح التراخيص لأصحاب مدارس ذوي الاعاقة ليس من شأن الهيئة العامة للمعاقين وحدها، وانما يشارك في اللجنة المتخصصة بمنح التراخيص الوكيل المساعد للتعليم الخاص في وزارة التربية أو من يمثله كعضو دائم في اللجنة، لافتا الى ان 70 في المائة من أعضاء اللجنة هم من وزارة التربية .

اشتراطات بلدية الكويت

واستنادا الى الاشتراطات والمواصفات الخاصة بأبنية المدارس الخاصة في مختلف مناطق الكويت، حددت بلدية الكويت الاجراءات المطلوب اتخاذها عند ترخيص المدارس الخاصة كالآتي:

ـ الحصول على موافقة وزارة التربية المسبقة على الترخيص بالسماح بفتح مدرسة مع بيـان نوعيتهـا)بنين أو بنات(ومستواها التعليمي)رياض أطفال ـ ابتدائي ـ متوسط ـ ثانوي(.

ـ الحصول على موافقة المجلس البلدي.

ـ ألا تكون المنطقة المزمع إقامة المدرسة فيها منطقة سكن خاص عدا مشاريع التقسيم

الخاص الجديدة التي يوافق عليها المجلس البلدي.

ـ ألا تقل المساحة المخصصة للمدرسة عن 2000م2 على أن يضاف ما مساحته 1000م2 لكل مرحلة اضافية.

مجرد سؤال

والسؤال المطروح الآن :هل التزم صاحب تلك المدرسة بجميع هذه الاشتراطات التي منحته الحق باستقبال الطلبة؟ ومنا الى النائب الموقر!

حرص

بعد قيام وزارة التربية بسحب تراخيص مجموعة من المدارس المخالفة لقوانينها منذ أكثر من سنتين، واتباع الرقابة الصارمة مع المدارس الخاصة وعدم التهاون مع أحد، اتجه أصحاب هذه المدارس إلى عدم تخطي القوانين والالتزام بكل اللوائح الوزارية حرصا على سمعة مدارسهم بالدرجة الأولى، وعلى مستقبل الطلاب والطالبات ولضمان سير العملية التعليمية في طريقها السليم بعيدا عن المشاكل، عدا قلة من المدارس التي تكمن مخالفتها في تطبيق بعض بنود قانون العمل مع الهيئة التدريسية والإدارية، ومع ذلك تسعى الوزارة جاهدة للقضاء على تلك المشكلة في يوم ما، أما على مستوى المباني والأماكن المخصصة فالكل ملتزم باللوائح والقوانين.

من جهة أخرى، يحرص اتحاد المدارس الخاصة على حل المشاكل التي تنشأ بين أصحاب المدارس والوزارة حتى تستمر العملية التعليمية بنجاح، وهذا هدف الجميع.